الأوامر والقرارات

رئاسة الجمهورية

بمقتضى أمر عدد 703 لسنة 2022 مؤرخ في 30 أوت 2022.

ينهى تكليف السيد محسن معز الميلي بمهام وال بولاية باجة.

وزارة الدفاع الوطني

بمقتضى قرار من وزير الدفاع الوطني مؤرخ في 2 سبتمبر 2022.

يسمى السيد منذر بالعيد عضوا ممثلا عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمجلس مؤسسة مركز البحوث العسكرية، عوضا عن السيد عبد الرؤوف بن فقيه.

بمقتضى قرار من وزير الدفاع الوطني مؤرخ في 2 سبتمبر 2022.

يسمى العميد بالبحرية حسني الزرقاطي عضوا ممثلا عن رئاسة الجمهورية بمجلس مؤسسة مركز البحوث العسكرية، عوضا عن السيد رضا غرسلاوي.

بمقتضى قرار من وزير الدفاع الوطني مؤرخ في 2 سبتمبر 2022.

يسمى العميد مكرم عمّار عضوا ممثلا عن وزارة العدل بمجلس مؤسسة مركز البحوث العسكرية، عوضا عن العميد فيصل عمّار علوي.

بمقتضى قرار من وزير الدفاع الوطني مؤرخ في 2 سبتمبر 2022.

يسمى السيد رابح عطية عضوا ممثلا عن الشخصيات العلمية من الوسط الجامعي والبحث بالمجلس العلمي بمركز البحوث العسكرية، عوضا عن السيد عادل غزال.

وزارة الداخلية

بمقتضى أمر عدد 704 لسنة 2022 مؤرخ في 31 أوت 2022.

ينهى تكليف السيد لطفي رقية بمهام مدير عام الشؤون الجهوية بوزارة الداخلية.

بمقتضى قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 10 أوت 2022.

تكلّف السيدة أسماء الزمرلي حرم بن الشيخ، متصرف عام للداخلية، بمهام رئيس وحدة البرمجة والتخطيط والإشراف بالكتابة العامة بوزارة الداخلية، بخطة وامتيازات مدير إدارة مركزية.

بمقتضى قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 10 أوت 2022.

تكلّف محافظ الشرطة عام من الصنف الأول، بسمة الدلي، بمهام كاهية مدير بوحدة التصرف حسب الأهداف للمتابعة والإشراف على إنجاز برنامج دعم إصلاح وتحديث قطاع الأمن بالجمهورية التونسية.

وزارة المالية

قرار من وزيرة المالية مؤرخ في 2 سبتمبر 2022 يتعلق بتفويض حق الإمضاء في المادّة التأديبيّة.

إن وزيرة المـــالية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة القانون عدد 27 لسنة 2021 المؤرخ في 7 جوان 2021،

وعلى الأمر عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان 1975 المتعلق بالترخيص للوزراء وكتاب الدولة بتفويض حق الإمضاء،

وعلى الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أفريل 1991 المتعلق بتنظيم وزارة المالية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة الأمر الحكومي عدد 491 لسنة 2019 المؤرخ في 10 جوان 2019،